

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

رقم:

عنوان الموضوع

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة 2018/2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

: تحت الاشراف الأستاذ:

لقليطي الأخضر

من اعداد الطالبان

-العمرى عبد الباسط

-بوصيع عبد الفتاح

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن وارث حجيلا	أ. محاضر - أ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
لقليطي الأخضر	أ. محاضر - أ	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقرر
غري حمزة	أ. محاضر - أ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيله { { إِذْ تَأَذَّنْ

رَبُّكُمْ لئنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ } { الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف: " لقليطي الأخضر" الذي سهل لنا
طريق العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب، فكان
نعم المشرف

ولا ننسى أن نتقدم بكل احترامنا إلى كل من ساعدنا، من قريب أو من بعيد في انجاز
هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جل وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نهدي ثمرة جهدنا إلى من قال فيهما عز وجل: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وهي التي مشيت في عروق دمي، قلبي ينبض بها أمني الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها

الى أعظم رجل في الكون على من تواضع في الأرض، حمد الله بكرتا وأصيلا، الى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني فهو بمثابة مثلي الأعلى أبي العزيز والحنون الذي وقف معي في العسر والي حفضهما الله وأطال عفي عمرهما

والى كل طلبة القسم: محاسبة وتدقيق وخاصة الطلبة الأصدقاء.

إلى كل محب لله والوطن والعلم.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
الملخص	VII
مقدمة عامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	43 - 5
تمهيد	5
المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي	6
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي	6
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي	9
المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي	11
المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي	14
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	14
المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي	17
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	19
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة	24
المطلب الأول: النسب المالية	24

32.....	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.
35.....	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي الحديثة.
43.....	خلاصة الفصل
72-44.....	الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة.
44.....	تمهيد
45.....	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.
45.....	المطلب الأول: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.
47.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة.
52.....	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية.
53.....	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
53.....	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج (2018/2017).
57.....	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
63.....	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية.
70.....	المطلب الرابع: تطبيق أهم أدوات التحليل المالي الحديث على المؤسسة محل الدراسة.
72.....	خلاصة الفصل
74-73.....	خاتمة
I-IV.....	قائمة المراجع
V-X.....	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	الصفحة
جدول 1: تصنيف الشركات ومدى استمراريته حسب نموذج sherrod	40
جدول 2: يمثل الميزانية المالية للأصول	54
جدول 3: الميزانية المالية للخصوم	55
جدول 4: يمثل جدول حسابات النتائج للسنتين (2018/2017).	56
جدول 5: الميزانية الوظيفية لسنة 2017	57
جدول 6: الميزانية الوظيفية لسنة 2018	58
جدول 7: يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2017	59
جدول 8: يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2018	59
جدول 9: تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (من أعلى)	60
جدول 10: تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (من أسفل)	60
جدول 11: حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	61
جدول 12: التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي	62
جدول 13: حساب الخزينة بالطريقة الأولى	62
جدول 14: حساب الخزينة بالطريقة الثانية	63
جدول 15: نسبة التداول	63
جدول 16: نسب سيولة الأصول	64
جدول 17: نسب السيولة المختصرة	64
جدول 18: نسبة السيولة الجاهزة	65
جدول 19: معدل دوران مجموع الأصول	65
جدول 20: معدل دوران الأصول المتداولة	66
جدول 21: معدل دوران الأصول الثابتة	66

67	جدول 22 : نسبة التمويل الدائم
67	جدول 23 : نسبة التمويل الذاتي
68	جدول 24 : نسبة الاستقلالية المالية
68	جدول 25 : نسبة قابلية السداد
69	جدول 26 : نسب المردودية الاقتصادية
69	جدول 27 : نسبة المردودية المالية

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
12.....	الشكل رقم (1) : المخطط العام لوظائف التحليل المالي.
19.....	الشكل رقم (2): يوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
51.....	الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

قائمة الملاحق

الصفحة

الملحق

الملحق رقم 1 : الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الأصول	V
الملحق رقم 2: الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الخصوم	VI
الملحق رقم 3: جدول حساب النتائج لسنة 2017	VII
الملحق رقم 4: الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الأصول	VIII
الملحق رقم 5: الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الخصوم	IX
الملحق رقم 6: جدول حساب النتائج لسنة 2018	X

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور استخدام التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية محاولين إسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة وهذا للإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

معتمدين على المنهج الوصفي من خلال من خلال التطرق الى أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، أداء مالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'institution économique, en essayant de l'appliquer sur une institution algérienne représentée. Dont l'institution « Moulins de l Houdna à Msila », pour répondre au problème suivant : **Dans quelle mesure l'analyse financière contribue-t-elle au diagnostic de la situation financière de l'institution économique ?**

Basant sur une approche descriptive utilisant des outils d'analyse financière traditionnels et modernes pour mesurer et évaluer les performances financières. Les résultats de l'étude ont montré la nécessité d'évaluer la performance financière pour connaître les points forts et les points de faiblesses de l'institution étudiée, qui nous permettant de suivre son activité et de prendre les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs fixés.

Mots-clés : analyse financière, performance financière, modèles de prévision des défaillances financières.

مقدمة عامة

1. أهمية البحث

يحتل التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. لهذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام.

اذ أصبح لزاماً على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الارقام التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وذلك باستعمال أفضل التقنيات والوسائل التي من أبرزها التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي عملية معالجة منظمة للبيانات المالية للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذا تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل

وذلك بعد دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2. الدراسات السابقة

2-1 دراسة اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009

تهدف الدراسة الى ابراز اهمية التحليل المالي من خلال التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بولاية سطيف، وذلك باعتماد على تحليل الوثائق خلال الفترة ما بين 2004 الى 2006 والتي تبين من خلالها ان المؤسسة تحقق توازن مالي خلال الفترة المذكورة وأن المؤسسة في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون اي صعوبات.

2-2 دراسة امينة عابد التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة سونلغاز 2012-2013) مذكرة ماستر 2015، جامعة ام البواقي.

تهدف الدراسة الى التعرف على دور التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بأم البواقي خلال سنتي 2012-2013 والتي تبين من خلالها الدور المهم لتحليل المالي في فحص وتحليل القوائم المالية والتعرف على التغيرات لخاصة بالمركز المالي للمؤسسة كما مكنت هذه الاخيرة من تحديد وضعيتها ومكانتها داخل السوق الوطنية والتي اتضح انها في تطور مستمر على مستوى الوطني.

2-3 دراسة مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي الجديد وفق المعايير المحاسبية على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي في النظام المحاسبي المالي الجديد في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، ديسمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تم التطرق الى ادوات التحليل المالي وانعكاسها على التشخيص المالي للمؤسسة، من خلال دراسة الحالة لمؤسسة مطاحن الواحات ومن اهم ما توصلنا اليه ان التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة يمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات واستخراج نقاط الضعف والقوة اعتبار مؤشرات التوازن المالي والنسب من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير المالي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة. لا يوجد اختلاف كبير بين التحليل المالي في النظام المحاسبي الجديد والنظام السابق لكن أصبح أكثر أهمية إضافة إلى أن القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجديد تخدم التحليل المالي بشكل جيد.

3. إشكالية البحث

يتمثل السؤال الجوهرى الذي نحاول الاجابة عنه من خلال هذه المذكرة هو:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية

لمطاحن الحضنة بالمسيلة؟

ويتفرع من السؤال الرئيسى الأسئلة التالية:

ما أهمية المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة؟

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

ما مدى مساهمة ادوت التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة؟

4. فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: عمليات التحليل المالي بواسطة النسب والمؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟
- الفرضية الثانية: يلعب التحليل المالي دور مهم في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟
- الفرضية الثالثة: تساهم ادوات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة في تحديد مدى سلامة الوضعية المالية للمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة؟

5. المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال التطرق الى التحليل المالي ومختلف ادواته لقياس وتقييم الأداء المالي.

6. أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع.

6-1 أسباب موضوعية

- ✓ المساهمة في حل اشكالية المطروحة على مستوى التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ التحسيس بأهمية هذا الموضوع لزيادة الاهتمام به من قبل المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ -حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها.

6-2 أسباب ذاتية

- ✓ الميل الشخصي لدور ومهمة محلل المالي.
- ✓ -الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسته وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص

7. اهداف الدراسة

- التعرف على الادوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- ابراز أهمية التحليل المالي.

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- التعرف على الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال 2017-2018.

8. هيكل الدراسة

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

الفصل الأول: حيث تناولنا فيه أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي من نشأة ومفهوم وأهداف وأهمية التحليل المالي وأنواعه وخطواته فالمبحث الأول. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي. ثم يليه المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه عرض أهم أدوات التحليل المالي التقليدية منها النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وأدوات التحليل الحديثة والتي تتمثل في نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في معرفة أو التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة وأدائها المالي.

الفصل الثاني: في هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على المركب الصناعي والتجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2018، حيث تم التطرق إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة وذلك بعرض وتحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية وكذلك التنبؤ باستمرارية المؤسسة من عدمها من خلال نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

. تمهيد

يعتبر التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير واسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازمة لها ثم اخضاعها لدارسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد والعلاقات فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم الأداء ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك في الوقت المناسب. وسنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث محاولين استيفاء الجانب النظري للتحليل المالي وقد كانت المباحث كالتالي:

المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة

المبحث الأول: التحليل المالي وتطوره التاريخي.

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين، المساهمين... الخ بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الوضعية المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة إن تطلب الأمر ذلك.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.

1. نشأة التحليل المالي

وذلك من خلال نظرة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب ظهوره كما يلي:

1-1 لمحة تاريخية

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية الفترة التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المالية، النسب المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفها المحاسبية، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة وظهور في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات المتبعة على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1993 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد 1945) لإعادة بناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم.

وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي¹.

1-2 أسباب نشأته

تشير المراجع العلمية أن نشأة التحليل المالي ترجع أساسا إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي²:

1-2-1 الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة

مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

1-2-2 التدخل الحكومي في كيفية إنجاز القوائم المالية

رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع القوانين والتشريعات التي تقتضي بالضرورة أو تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

1-2-3 الكساد الكبير

ساد الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

1-2-4 ظهور الائتمان كمصدر للتمويل

حيث كانت شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ القرارات التمويلية، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

¹ ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التفسير التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999. ص ص: 13-14.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبيه بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2011، ص: 25.

1-2-5 ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية

إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ القرارات اللازمة.

2. مفهوم التحليل المالي

حدد مفهوم التحليل المالي في الكتابات الخاصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف المختلفة باختلاف المنهج المتبع، ونذكر منها ما يلي:

- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة¹.
- التحليل المالي هو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل².
- التحليل المالي هو دراسة تحليلية وتحصيلية للبيانات المالية والعلاقة بين هذه البيانات للحصول على تفسيرات لنتائج البيانات ومحاولة التنبؤ بالنتائج المستقبلية للمنشأة والتعرف على نواحي الضعف والقوة³.
- التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، واستخدامها في تقييم أداء المؤسسة⁴.
- التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقدير الحالة المالية في الماضي والحاضر، كما يساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير المؤسسة⁵.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2008، ص:12.

² ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص: 134.

³ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2011، ص:38.

⁴ Elie cohen Analyse Financière, Economica, Paris ,1997, P:171.

⁵ Pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, 1999, P :136.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.

1. أهمية التحليل المالي

يوفر التحليل المالي معلومات تساعد في تقدير قيمة المؤسسة وتقييم مركزها المالي ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة لها، وتكمن الأهمية الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية¹.

كما يعتبر التحليل المالي من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة، للقيام بمختلف الإجراءات في المجال، وكذا كقاعدة هامة على أساسها تتخذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة، أو كل من تهمهم وضعية المؤسسة واستغلالها سواء كمساهمين أو مقرضين أو مستثمرين أو مصلحة الضرائب...إلخ، وهذا كله في إطار الظروف المالية والسياس العام الذي تعمل فيه المؤسسة وكذا إستراتيجياتها العامة².

ومع ازدياد أهمية التحليل المالي بعد التقدم الاجتماعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضخمة والإنتاج الكبير، وبما تحقق من وفورات مختلفة عقدت من عملية الإشراف والرقابة وجعلت من الضروري وجود جهاز مالي متخصص يمكنه تحمل تلك الأعباء.

وكذلك فقد ساهم تقدم التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتوسيع الأسواق إلى تزايد حركة رؤوس الأموال وتعدد قرارات الاستثمار وشراء المشروعات، مما زاد أيضا من أهمية التحليل المالي وبصفة عامة، فإن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد سلامة العلاقة في القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها مما يعني أن المؤسسة محل الدراسة حققت أهدافها المالية من خلال مجموعة من القرارات السليمة³.

¹ عبد الحكيم كراجة، الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص: 141.

² ناصر دادي عدون، مرجع سابق، دون سنة نشر ص: 270.

³ جمال الدين مرسي، عبد الله اللحج، الإدارة المالية ومدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 97.

ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تندرج في مجموع النقاط التالية¹:

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الإقراض والوفاء بالديون.
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.
- يساعد على تشخيص شامل للمؤسسة للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف، والذي من خلاله يمكن تحديد شروط وسبل التطوير المستقبلي للمؤسسة².
- يساعد على التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة لترشيد الوقت والتكاليف وكذا بيان القوة الإرادية للمؤسسة³.

2. أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ومن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف ومن ثمة الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة⁴.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء، الأردن، 2009، ص: 21.

² Jean marie vrrando, "la diagnostic d'entreprises", revue: économie et comptabilité, Paris, 1983, P:4.

³ خالد وهيب الزاوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2000، ص: 15.

⁴ مبارك لسوس، التفسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 16.

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
- تحديد الانحرافات بالأداء المخطط والأداء المخطط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصادر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصادر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.¹

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي.

للتحليل المالي وظائف تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل وتساعد في التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة.

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي

يمكن تحديد الهدف عن طريق المشكلة المطروحة لدى المؤسسة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالموضوع المراد دراسته ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة.

2. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى أهدافه

يمكن الحصول على المعلومات التي يحتاجها المحلل في دراسته من عدة مصادر كالقوائم المالية.

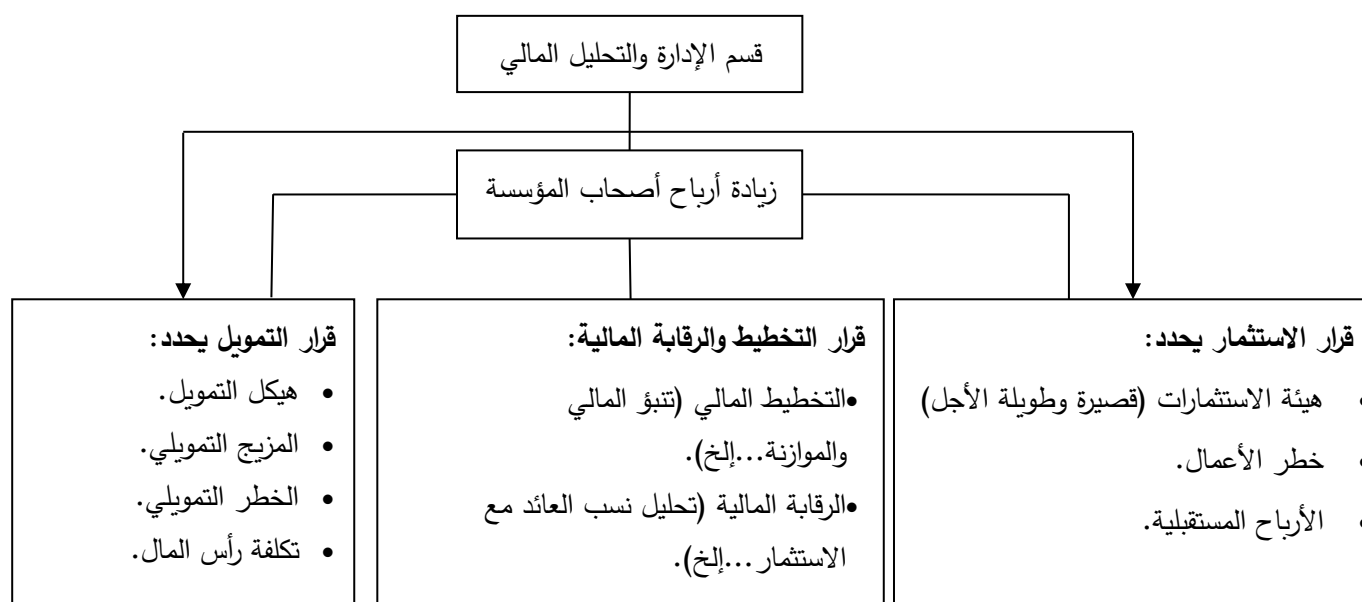
3. تحديد الفترة الزمنية التي يستغلها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على معلومات دقيقة.

4. اختيار الأسلوب وأداة تحليلية المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة

ومن الأساليب المستخدمة في التحليل كثيرة منها: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة ومعدل دوران المخزون وبالإضافة إلى كشوف نقدية خلال فترات زمنية متتالية¹، وهذا ما يبينه الشكل رقم 1.

الشكل رقم (1) : المخطط العام لوظائف التحليل المالي.



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص: 93.

¹ محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز للمعرفة، 2003، ص ص: 160-161.

ومنه يمكن القول إن المحلل المالي يقوم بثلاث وظائف رئيسية

4-1 دراسة وتحليل البيانات المالية

تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى الشكل أو النمط الذي يمكن من استخدامها في معرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمؤسسة، وتقديم عمليات التمويل في المستقبل، وتقدير مدى الحاجة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب.

4-2 تحديد شكل هيكل الأصول

يتم من خلاله تحديد حجم الأموال المستثمرة في كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة، كما يتم تحديد كل عنصر من العناصر المستثمرة في الأصول المتداولة والأصول الثابتة.

4-3 تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:

تختص هذه الوظيفة بدراسة الجانب الأيسر للميزانية من خلال تحديد المزيج الملائم للهيكل المالي من التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وكذا دراسة البدائل المختلفة للتمويل وتكلفة كل بديل والآثار المترتبة عنه¹.

¹ علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص ص: 21-22.

المبحث الثاني: أنواع ومراحل والأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

يتطلب القيام بالتحليل المالي المرور بخطوات رئيسية للوصول إلى الهدف المرسوم، كما أن للتحليل المالي أنواع متعددة ومختلفة حسب الهدف من التحليل كما تختلف حسب معايير أخرى وأيضاً يجب معرفة الأطراف المستفيدة من المعلومات الناتجة عن التحليل المالي.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر إلى التحليل المالي كونه أنواع متعددة تكمل بعضها البعض، هذه الأنواع ناتجة من الأساس أو المعيار الذي ينظر منه إلى التحليل المالي وهي كالآتي:

1. حسب الجهة القائمة بالتحليل المالي

1-1 التحليل الداخلي

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها المختلفة¹.

1-2 التحليل الخارجي

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات: القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... إلخ².

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص: 28.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص: 29.

2. حسب البعد الزمني للتحليل

2-1 التحليل الرأسي

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، بمعنى يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين ويمكن وصفه بالثبات والسكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

2-2 التحليل الأفقي

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يمتاز بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية، ويتخذ من النسبة الأولى سنة الأساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر¹.

3. حسب الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:

3-1 التحليل المالي قصير الأجل

قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأسمال العامل والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

¹ وليد ناجي الحياي، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص: 33-34.

3-2 التحليل المالي طويل الأجل

يختلف هذا النوع من التحليل في الفترة التي يغطيها والتي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل الطويل، حيث يساهم في مجال التخطيط طويل الأجل في مساعدة المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة.

4. حسب المدة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب هذا النوع من التحليل حسب المدى الذي يغطيه إلى:

4-1 التحليل الشامل:

قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

4-2 التحليل الجزئي:

هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزاً من تلك الشاملة¹.

5. حسب الهدف من التحليل

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصيرة؛
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تحليل لتقويم ربحية المشروع؛
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع؛
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته².

¹ رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،

تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2008-2009، ص:35.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، ص:31.

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي.

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المرور بمراحل وخطوات أساسية متعددة، وتختلف هذه المراحل من تحليل لآخر، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن التحليل، ويمكن ذكر مراحل التحليل المالي فيما يلي

1. مرحلة الإعداد والتحضير

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل المالي العمل بها بمجرد إسناده مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها، وخلال هذه المرحلة يقوم المحلل بـ:

1-1 تحديد الهدف من التحليل

ويقوم المحلل المالي في هذه الخطوة بتحديد الغرض من عملية التحليل والذي قد تختلف باختلاف الفئات المستفيدة من هذا التحليل.

2-1 تحديد مدى ونطاق التحليل

تبعاً لهذه المرحلة على المحلل يحدد إذا كان التحليل يشمل مؤسسة واحدة أو مجموعة مؤسسات وأيضاً إذا كان التحليل يشمل سنة أم يتعداه إلى عدة سنوات.

3-1 تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي

في هذه الخطوة يقوم المحلل بتحديد وضع المعلومات الكافية والملائمة، والتي تحقق أهدافه وتسهل عملية التحليل وذلك عن طريق التحري حول مدى مصداقية المصادر المعتمدة والمعلومات التي تم جمعها.

2. مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبرز فيها دور المحلل المالي، حيث يقوم فيها بمعالجة السياسات والمعلومات المتوفرة لديه بما يخدم العملية التحليلية ويمر خلالها بالخطوات التالية:

1-2 إعادة تسوية وتصنيف المعلومات

وهي خطوة جد مهمة كونها تسهل مهمة المحلل المالي ويقوم خلالها بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب الحسابات أو إعادة تصنيفها في حالات أخرى وذلك بما يتوافق مع متطلبات التحليل المالي.

2-2 اختيار أداة أو أسلوب التحليل المناسب

يتطلب اختيار الأداة أو الأسلوب المناسب للتحليل عناية خاصة من المحلل، حتى يضمن الوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن، وقد يحتاج المحلل إلى الاستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3-2 معالجة البيانات المجمعة

بعد عملية جمع وتصنيف المعلومات واختيار الأسلوب أو الأساليب الملائمة، يقوم المحلل المالي بمعالجة هذه المعطيات ومن ثمة استخراج المؤشرات المرابطة بالغرض من التحليل.

4-2 تحديد الانحرافات وأسبابها

ويكون ذلك بمقارنة نتائج عملية التحليل بالمعايير المعتمدة من طرف المحلل المالي، ثم تحديد الفروقات السلبية والإيجابية، ومعرفة مسبباتها والعوامل المرتبطة بها، حتى يتمكن من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

3. مرحلة الاستنتاجات والتوصيات

يتم في هذه المرحلة وتعد المرحلة الأخيرة والتي يقوم فيها المحلل باطلاع الجهات المعنية بنتائج عملية التحليل، بالإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة ويكون ذلك عبر كتابة التقارير¹.

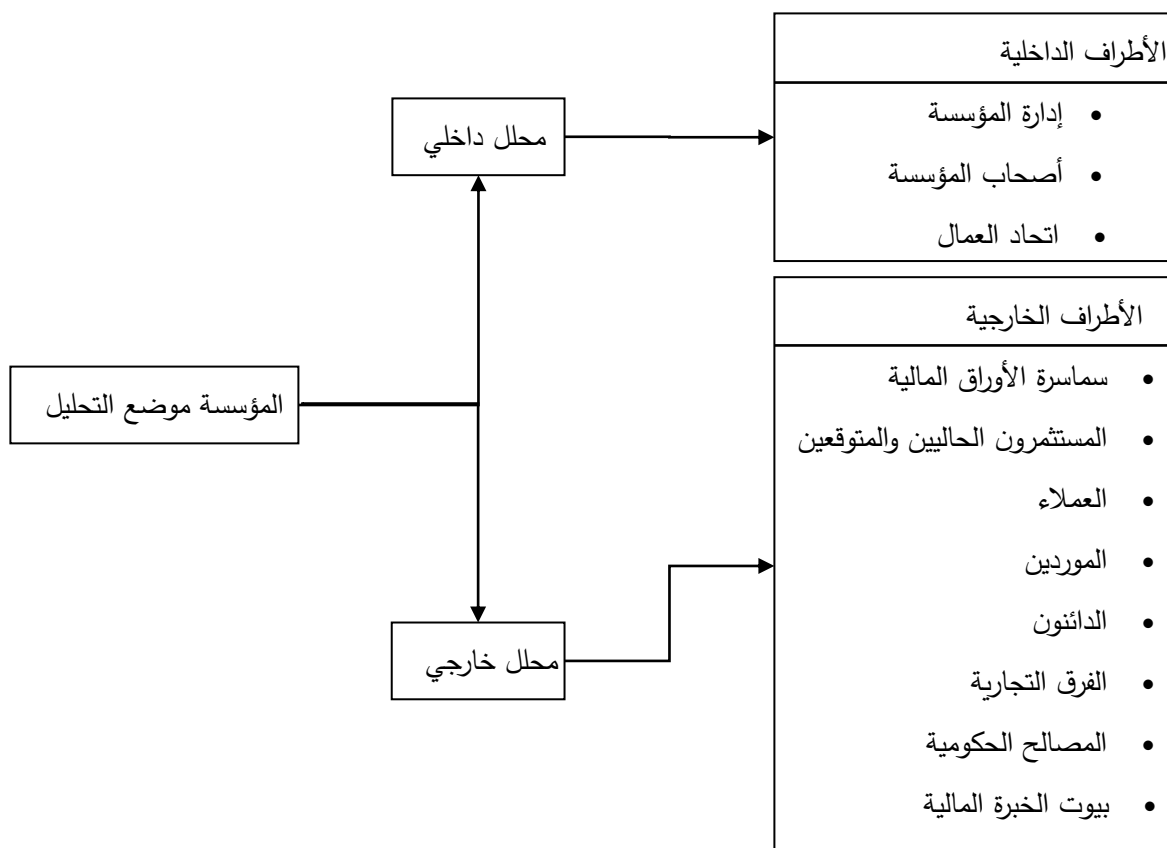
¹ أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،

تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 16-17.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمنشأة من جهة وتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى¹. ويتم التحليل المالي لإتمام فئات متعددة تسعى كل فئة للحصول على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها²، وهذا ما يبينه الشكل رقم 2.

الشكل رقم (2): يوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص: 81.

¹ محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000، ص: 7

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص: 18.

ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي ما يلي:

1. الأطراف الداخلية

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا عن مستوى الآخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ويمكن تصنيفها إلى:

1-1 إدارة المؤسسة

تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو خلال فترة التحليل، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات الحسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤثرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً حسناً بغية التوجيه بمعالجة دواعي القصور وتطوير جوانب القوة منها.

1-2 أصحاب المؤسسة

وهم المساهمون أو الشركاء وأصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن استفادتهم بنتائج التحليل المالي يحسب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى مقدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

1-3 اتحاد العمال

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمل لتقييم الوضع المالي والربحية لواقعة في نطاقها الوقوف على قدرة هذه المؤسسات في مزاوله نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.¹

2. الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المنشأة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة، إلا أنه يمكن أن يكون ذو مصلحة نتائج التحليل المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم رابطة بالمنشأة يصعب تحديدها، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل ويتخذون بناء عليه قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، الأجهزة الضريبية... إلخ²، ويمكن تصنيفهم إلى:

1-2 سماسرة الأوراق المالية

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي؛
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار³.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، 2012، ص 78،

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2009، ص: 27.

³ هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص: 164.

2-2 المستثمرون الحاليون والمستقبليون

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضي المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة.

2-3 العملاء والموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز الحالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية ومن خلال ذلك يقرر ما إذا كان يستمر في التعامل مع عملائه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية.

أما العملاء فيمكنهم معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتطالب مع الفترة التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية من خلال تحليلها¹.

2-4 الدائنون

يقصد بالدائن كل من يكتسب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق². فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين:

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، 2012، ص: 79.

² علي حنفي، مرجع سابق، 2009، ص: 75.

2-4-1 الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم بالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

2-4-2 الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون في هذه الحالة هو ضمان مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة¹.

2-5-5 الغرف التجارية

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات الصناعية تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحياتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء التحليل والمقارنات.

2-6-6 المصالح الحكومية

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية ولأسباب ضريبية بالإضافة إلى التأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها ومراقبة الأسعار.

2-7-7 بيوت الخبرة المالية

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري بتلك الخدمات².

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، 2008، ص: 19.

² لوعز محمد ساسي، مرجع سابق، 2012، ص ص: 80-81.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة.

نتطرق في هذا المبحث إلى أساليب وأدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة ويمكن أن نحصرها فيما يلي:

المطلب الأول: النسب المالية.

تعتبر النسبة العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن تنسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالات ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات، وتعد النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً، وبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم إلى وضع آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت المقارنات تعطي دلالة ذات معنى¹.

1. تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف ونذكر منها:

- النسب المالية هي أداة من أدوات التحليل المالي وهي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر أو (عدة عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.
- النسب المالية هي عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما البسط والآخر في المقام وتشكل مدلولاً معيناً في العلاقة بينهما².

¹ محمود عبد الحليم الخلايلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار المكتبة الوطنية، ط7، عمان، 2014، ص:43.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارفة، تحليل القوائم المالية-مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006،

2. أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيب الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة، المردودية، فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة¹.

3. أسس التحليل المالي بالنسب

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل أساسا في:

3-1 تحديد الهدف بوضوح من عملية التحليل المالي

على المحلل المالي كخطوة أولى أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المنشأة إلى تحقيقه من عملية التحليل المالي، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

3-2 تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل

على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يتعين بها والقوائم المالية المسؤولة وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

3-3 تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة

تعد نتيجة النسب المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المنشأة لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة الكبيرة على مستوى جيد في جميع الأموال، لذا كان لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسب مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة.

¹ اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص: 38.

3-4 وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل النشاطات وبالتالي معرفة وضع المنشأة نسبة إلى الأوضاع المعيارية ويقع تفسيرها مع النسب المعيارية الموضوعية.

3-5 اختيار النسب للهدف من التحليل

يتجاوز عدد النسب الممكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك على المحلل أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.¹

4. أنواع النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير والنسب المالية المختلفة، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها، حيث يؤدي إلى التفاوت في أهمية نفس النسب من مؤسسة لأخرى ويضاف إلى ذلك أنواع البيانات والمعلومات المتاحة تحد أحيانا من طبيعة التحليل.² وأهم هذه النسب ما يلي:

4-1 نسب السيولة

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وتعبّر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود وسيولة.

¹ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ص: 228-229.

² مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص: 44-45.

4-1-1 نسبة التداول

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الأجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متوقعة مع آجال القروض، وهي عبارة عن قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة¹.

4-1-2 نسبة سيولة الأصول

تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

أو: نسبة سيولة الأصول = رأس المال العامل الإجمالي / مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وعند ارتفاع هذه النسبة يعني أن هناك استثمار مستهلك وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وعند انخفاض نسبة سيولة الأصول فهذا يعني أن هناك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط².

¹ علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص: 105.

² ناصر داداي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة نشر، ص: 56.

3-1-4 نسبة السيولة المختصرة

تبين هذه النسبة درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة في وقت محدد وتم استبعاد أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية كي تعبر هذه النسب عن السيولة الحقيقية للمؤسسة. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل}$$

عادة ما تكون هذه النسب محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 وحداً قد 0.5 أي تكون القيم الجاهزة تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل.

4-1-4 نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، ومن دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة وذلك لأن المؤسسة يصعب أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة}$$

وحدود هذه النسبة تتراوح بين 0.2 كحد أدنى و0.3 كحد أقصى، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها وتعطي مردودية أكثر.¹

2-4 نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب:

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، 2004، ص ص 48-49.

4-2-1 معدل دوران مجموع الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره. ويتم حساب هذا المعدل وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال/مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسب إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل تقريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر¹.

4-2-2 معدل دوران الأصول المتداولة

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال/الأصول المتداولة}$$

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة وخلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات دوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة وبذلك تعظيم الأداء التشغيلي وأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصل المتداولة في خلق المبيعات².

4-2-3 معدل دوران الأصول الثابتة

يحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال/الأصول الثابتة}$$

¹ صخري جمال الدين، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر

أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص: 20.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2011، ص: 160.

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة المستخدم كلما زادت الكفاءة الإدارية خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل¹.

3-4 نسب التمويل

تقوم هذه النسب بمقارنة الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم وتفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

1-3-4 نسبة التمويل الدائم

وتقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية (الثابتة).
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن.
- إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد يعني أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة.

2-3-4 نسبة التمويل الذاتي

تعتبر هذه الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أصول الثابتة}}$$

- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.

¹ صخري جمال الدين، مرجع سابق، 2013، ص: 21.

- إذا كانت أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد¹.

4-3-3 نسبة الاستقلالية المالية

تعتبر النسبة الأولى من الاستقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون وفي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1-2)، فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فإن هذا يعني أن الأموال

$$\begin{aligned} \text{نسبة الاستقلالية المالية} &= \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \\ \text{نسبة الاستقلالية المالية} &= \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \end{aligned}$$

الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض، أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية وتحسب بالعلاقة التالية:

4-3-4 نسبة قابلية السداد

تعتبر من النسب التي تقيس درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر وبالتالي حظ أكثر للحصول على القروض في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه القيمة تساوي 0.5 وفي الحالة الطبيعية لها أن تكون أقل من الواحد². وتحسب وفق العلاقة:

$$\text{نسب قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ عائشة بوزوايد، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير،

تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص: 58-59.

² إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار موفم للنشر، ط3، الجزائر، 2000، ص: 248.

4-4 نسب المردودية

4-4-1 نسبة المردودية الاقتصادية

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

4-4-2 نسبة المردودية المالية

تمثل هذه النسبة الربح المحتمل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة¹، وتحسب

كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، والمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل معادي وفي نفس الوقت التوفيق بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول².

1. رأس المال العامل (FR)

1-1 تعريف رأس المال العامل:

من أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر ما يلي:

❖ رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال وبالتالي هو

قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة³.

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، 2009، ص: 55.

² مبارك لسلوس، مرجع سابق، 2004، ص: 31.

³ Kamel hamdi, la diagnostic financier, Salama, édition, Alger, 2001, P:78.

❖ رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي تزيد من تحويلها للأصول الثابتة¹.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

- من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل) :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية (في الأجل القصير) :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

1-2 أنواع رأس المال العامل: وتتمثل في

1-2-1 رأس المال العامل الخاص

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

1-2-2 رأس المال العامل الإجمالي

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال للمؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي

تدور في مدة سنة أو أقل تشمل الأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة

أصولها المتداولة، وهذا يعني أن نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سابق، 1999، ص: 66.

1-2-3 رأس المال العامل الأجنبي

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \end{aligned}$$

والهدف منه هو دراسة التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسب المبالغ الخارجية التي مولت أصولها¹.

2. احتياجات رأس المال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي تتحول بعد إلى سيولة تسمى احتياجات الدورة. وتحسب وفق العلاقة:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

ويدل هذا أن إذا كانت احتياجات موجبة يدل على حاجة المؤسسة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة، أما إذا كانت سالبة يعني أن المؤسسة غطت احتياجاتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن حالتها جيدة وعندما تكون الاحتياجات معدومة تكون موارد الدورة قد غطت احتياجاتها وهنا يتحقق توازن المؤسسة.

3. الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال التي تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة، الموجودة في صندوقها الخاص ويمكن حساب الخزينة في وضعيتين هما:

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، 2004، ص ص: 39-40

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية.

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

- ❖ **الخزينة الموجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى المخزون إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، وينبغي على المؤسسة تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها لاستثمارات.
- ❖ **الخزينة السالبة:** هذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفنقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل.
- ❖ **الخزينة الصفرية:** هذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير الأموال مع عدم وجود احتياجات في الوقت نفسه¹.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي الحديثة.

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأساس هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل، لذلك ظهرت دراسات متقدمة في السنوات الماضية جرى فيها تحديث النسب المالية التقليدية واختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة تستخدم في التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي².

¹ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص: 91-92.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2009، ص: 249.

ويمكننا ذكر أهم النماذج المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي فيما يلي:

1. نموذج بيفر Beaver Model

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالشكل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسته (Finical analysis as predictions of failure) أي التحليل المالي كمؤشرات التنبؤ بالفشل وقد درس Beaver (30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب مالية اعترها قدرة وبدقة على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.

والنسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة نموذجها هي:

- 1- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.
 - 2- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.
 - 3- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات.
 - 4- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
 - 5- نسبة التداول.
 - 6- نسبة التداول السريعة.
- ولم يكن اختيار هذه النسب الستة هي عملية انتقاد من قبل Beaver وأن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها، وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ولهذا قام باختبار (30) نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة.

كانت نسب صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى الموجودات ثاني أفضل النسب المالية وهو يعتبر مؤشر لتقييم الأداء الإستراتيجي للإدارة ويرتبط الربح المتحقق من العمليات التشغيلية بما تملكه المنشأة من الاستثمارات.

كانت نسبة التداول أداة ضعيفة للتنبؤ بالفشل لكنها مهمة لأنها تعكس القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة¹.

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل Beaver إلى النموذج التالي ليكون من ثلاث نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل:

$$Z = 1.3X_1 + 2.4X_2 - 0.980X_3 - 6.787$$

حيث تمثل:

Z : المؤشر الكلي.

X_1 : نسبة التدفق إلى مجموعة الأصول.

X_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

X_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

وقد قام Beaver بفحص (14) نسبة مالية للتعريف على أفضلها للتنبؤ بفشل الشركات وقد استخدم عدة معايير لفشل الشركات، كإفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو التخلف عن دفعها أرباح أسهمها الممتازة².

2. نموذج آلتمان Altman

يعد آلتمان من الأوائل الذين بنو نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات، وقد استخدم 33 نسبة وفحص كل نسبة على حدى، واستخدم آلتمان هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2011، ص ص: 232، 233.

² سمير علاوي وفوزي غرايه، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات، دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن،

دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، 2008، ص: 378.

التمييزي حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة والغير فاشلة¹.

استخدم آلتان عينة مكونة من (66) شركة صناعية قسمت إلى (33) شركة فاشلة و(33) شركة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات، واختبر آلتان العينة (22) نسبة مالية استخرجت من

$$Z = 0.012X_1 + 0.014 X_2 - 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس باستخدام التحليل التمييزي المنطقي المتعدد للمتغيرات وما يعرف بـ (Z- scor) وتوصلت الدراسة إلى أن خمس نسب لها قدرة تنبؤ بوقوع خطر التعثر، وبالتالي بناء نموذج تنبؤي مكون في الصورة الرياضية التالية:
حيث أن:

X_1 : صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

X_3 : ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات.

X_5 : المبيعات / مجموع الأصول.

Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية.

وبموجب هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة في ثلاث منشآت وذلك حسب قدرتها على

الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرتها 2.99.

¹ وحيد محمود رمو و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية،

دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص:

❖ فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية عندما تكون قمة (Z) أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.

❖ فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة (Z) فيها تقل عن 1.81.

وقد أثبتت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بالإفلاس كانت في حدود 82% قبل سنة من تحقق الإفلاس ونسبة 68% قبل سنتين من وقوعها¹.

3. نموذج sherrod

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض، ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات ذلك التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.10X_6.$$

حيث أن:

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

X_2 : الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

X_3 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول.

X_4 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

X_5 : مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات.

X_6 : مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة.

وبناء على عدد نقاط (Z) يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار²،

وهذه الفئات يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص: 254.

فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 102.

جدول 1: تصنيف الشركات ومدى استمراريته حسب نموذج sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل لتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، المرجع نفسه، ص 102.

4. نموذج إدمستر Edmister

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج وذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال المدة (1958-1965) وقد تم صياغة النموذج من خلال الاعتماد على خمس نسب مالية هي:

- 1- نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة.
- 2- نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات.
- 3- نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات.
- 4- نسبة المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية.
- 5- نسبة الموجودات السريعة للتحويل إلى نقدية إلى المطلوبات المتداولة.

5. نموذج حسبو

من الدراسات العربية المهمة لصياغة نموذج للتنبؤ بالفشل هي الدراسة التي قدمها (هشام حسبو) والتي تمت عام 1987 على عينة من المنشآت المساهمة الكويتية، وخلال دراسته لعدد من النسب المالية، اختار (6) نسب اعتبرها من وجهة نظره رئيسية في التنبؤ بالفشل وهي:

- 1- نسبة التداول.
- 2- نسبة الاستثمارات إلى رأس المال العامل.
- 3- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى حق الملكية.

4- نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل.

5- نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات.

6. نموذج كيدا

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه Kida عام 1980 ومن خلاله اقتصر على خمس نسب مالية تشكل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت إلى (90%) منها (20) شركة فاشلة و(20) شركة ناجحة وذلك بأسلوب التحليل التمييزي وهي:

1- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات: X_1

2- نسبة جملة حقوق الملكية إلى جملة الموجودات: X_2

3- نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة: X_3

4- نسبة المبيعات إلى الموجودات: X_4

5- نسبة النقدية إلى جملة الموجودات: X_5

وتمكن Kida من صياغة نموذجيه وفق متغيرات، حيث تتعرض المنشأة لاحتمالات الفشل كلما ازدادت قيمة Z مقدار سالب أو أقل من الصفر، وتندمج إذا كانت القيمة موجبة أو أكثر من (1)، ونموذج كيدا كالاتي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن النموذج يتسع بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى 90% قبل سنة من حدوث

الفشل¹.

7. نموذج Argenti

يعد هذا النموذج من أوائل النماذج التي جمعت بين أسلوب التحليل المالي وتحليل المخاطر ويسمى هذا النموذج بتحليل (A-Scor)، ويعتمد هذا النموذج معايير مختلفة لتقييم حالة الشركة، حيث جمع هذا

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2011، ص ص: 350-351.

النموذج المؤشرات العمالية والمؤشرات النوعية (الوصفية) وأعطى هذا النموذج للمؤشرات النوعية وزنا أكبر من المؤشرات المالية. وركز هذا النموذج من خلال وضع علامات لكل مرحلة من المراحل المؤدية إلى حدوث الفشل.

وصنف هذا النموذج مراحل الفشل وعلاماتها العليا إلى:

- 1- مراحل حدوث عيوب تقود إلى الفشل .43
- 2- حدوث أخطاء تقود إلى الفشل .45
- 3- أعراض الفشل .12

حيث أن مجموع العلامات للفشل الكلي تكون 100 من 100 وبناء عليه يتم تقييم ووضع العلامات، وتم وضع Argenti معيار يقاس من خلاله تعثر وفشل الشركات ومن خلال العلامات الموضوعة حيث:

- ❖ إذا حصلت الشركة على علامة أقل من 18 درجة يكون احتمال الفشل ضئيل.
- ❖ إذا حصلت الشركة على درجة تتراوح من 18 إلى 35 يكون احتمال الفشل معقول.
- ❖ إذا كان أكثر من 35 يكون احتمال قوي¹.

¹ هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام النموذج الثمان، دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، رسالة قدمت خلال متطلبات نيل درجة ماستر في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص ص: 31-32.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى اهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له، حيث بين أهدافه والخطوات المتبعة في التحليل المالي وبعض الجهات المستفيدة منه التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراءات عملية التحليل المالي للقوائم المالية. وكذلك تناولنا في هذا الفصل عدة أدوات ومن بين هذه الأدوات نجد النسب المالية والتي تعتبر الأكثر شيوعا واستخداما في التحليل المالي وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بإضافة الخزينة ودعمنا هذه الأدوات باستعراض اهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي لأنها تعطي قراءة تصحيحية للوضع المالية للمؤسسة وتسمح لها بالكشف عن نقاط القوة والضعف فيما، مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة

الفصل الثاني

دراسة حالة المركب الصناعي
والتجاري الحضنة بالمسيلة

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة.

تمهيد

بعد تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتحليل المالي وكيفية استخدامه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ودراسة أدائها المالي عن طريق مختلف المؤشرات والنسب المالية التقليدية والحديثة والتي تتمثل في نماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، عمدنا في هذا الفصل إلى دراسة وتطبيق كل ما جاء في الجانب النظري وذلك من خلال إسقاط الدراسة على مؤسسة اقتصادية من خلال البيانات المالية لها وتحليلها وتفسير نتائجها وفقا لفرضيات الدراسة.

واتخذنا المركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة ميدانا لدراستنا حيث قمنا بجمع البيانات المالية لها والمتمثلة في قوائمها المالية لسنتي 2017 و2018.

ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

1. نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط مدينة المسيلة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولايتي برج بوعرييج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982، وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في اسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة إنتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست الشركة التابعة مطاحن الحضنة في 01/10/1997 (تخلص محضر الإدارة رقم 06، جلسة يوم 07/09/97) تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 01/10/1997 بمبلغ رأس مال اجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 01/10/1997/ تم رفعه في 30/04/1998 إلى 479.000.000 وفي 2007 بلغ 1.449.460.000 دج. وفي سنة 2016 أجرى تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم حيث أصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

2. الوحدات الإنتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف شركة تركية من نوع "molino" مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000 قنطار يوميا تكلفت قدرها 220.915.480.55 دج وارتفعت القدرة إلى 224.202.253.51 دج.

✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "Golgitto" قولفيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا وتكلفة إنجاز قدرها 563.986.101.84 دج.

3. قدرات الشركة:

يكن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن والكسكس).

3-1 قدرة المطاحن

- 4000 قنطار/يوميا من القمح الصلب.
- 1500 قنطار/يوميا من القمح اللين.

3-2 قدرة الإنتاج

- 2560 قنطار يوميا من السميد (سميد ممتاز بنسبة استخلاص 64%).
- 1110 قنطار يوميا من الدقيق (دقيق خبز بنسبة استخلاص 74%).

3-3 قدرة التخزين

- 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 625.00 قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية هي 19 وحدة والحمولة المقيدة 930 طن.
- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالتالي:

سميد 199.283 قنطار. الدقيق 209.689 قنطار، بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن الغذائية 521 قنطار.

4. وظائف الشركة

4-1 الوظيفة الإدارية

وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان السير الإداري (سير الملفات، الاتصالات، التوجيه....إلخ).
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم.....إلخ).
- ضمان نشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، سياسة التجهيزات، الإنتاج، تسيير الملفات...إلخ).

4-2 الوظيفة الإنتاجية

وتتمثل في الأدوار التالية:

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفريشة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي...إلخ.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة.

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلى وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السامي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة، والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي عرف بعض التغيرات ويمكن ذكر أهم ما جاء فيه فيما يلي:

1. الرئيس المدير العام

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح بالوحدة والتنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام منها:

- -الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- -يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- -التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- -يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

1-1 قسم التنظيم والتسيير الداخلي والهيكل للوحدة

1-1-1 الأمانة العامة

تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع الدراسات الصادرة عن المديرية العامة.

1-1-2 مصلحة التوعية

مكلف التوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

1-1-3 المحاسب

يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقدم بها.

1-1-4 المستشار القانوني

يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

1-1-5 مكتب مساعد الأمن والوقاية

ومهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

1-2 قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات

وينقسم هذا القسم إلى 3 مديريات أساسية هي:

1-2-1 مديرية الاستغلال

وتنقسم إلى أربع مصالح هي

أ- مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

ب- مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل أدوات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج.

ج- مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24/24 ساعة وتتفرع هذه المصلحة إلى فرع الإلكترونيك والكهرباء، وفرع الميكانيك العام.

د- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى:

- - فرع استقبال وتخزين الحبوب.
- - فرع تسيير مخزون الأكياس.
- - فرع تسيير قطاع غيار والتجهيزات.

1-2-2 مديرية التموين

وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح). كما لها نقاط بيع محلية.

1-2-3 مديرية الإدارة المالية

وتتقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1-3-2-1- مصلحة المحاسبة والمالية

تعتبر من أهم النشاطات حيث لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسبة المبيعات.
- فرع المحاسبات.

1-3-2-2- مصلحة الموارد البشرية

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة وكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكيف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر فائدة وتتفرع هذه المصلحة إلى:

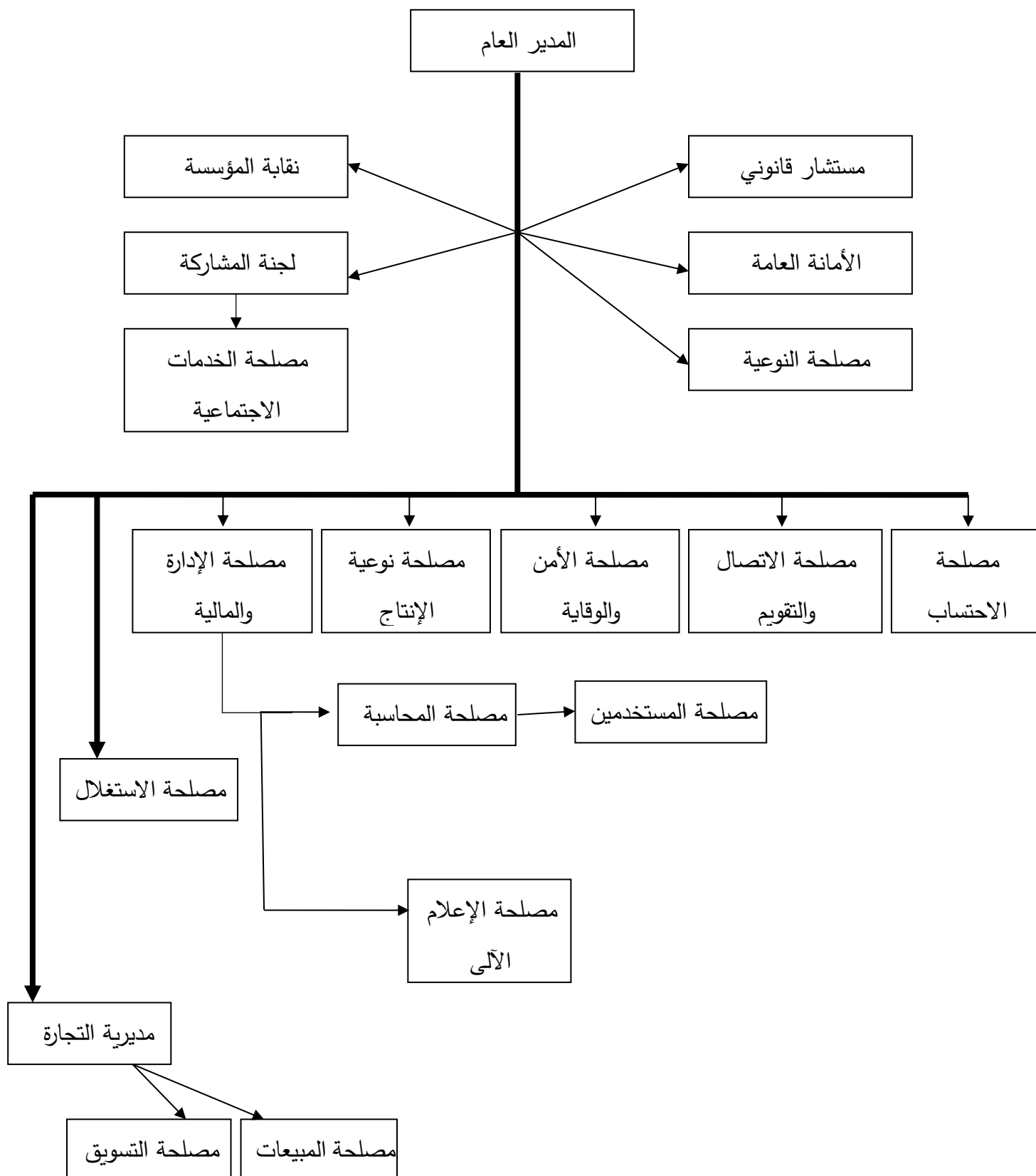
- -فرع تسيير المستخدمين.
- -فرع الخدمات الاجتماعية.

1-3-2-3- مصلحة الوسائل العامة

ومن مهامها:

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- إضافة إلى مكتب الإعلام الآلي الذي يتوفر على كل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلبات والشكل أدناه يوضح الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة



المطلب الثالث: أهداف المؤسسة وآفاقها المستقبلية.

تتشط مؤسسة مطاحن الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية ولهذا فإن مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق أهداف وأفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفروق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفريضة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة فمثلا: مشاكل الإنتاج والتوزيع والاتصال....إلخ.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للوضع المالية للمؤسسة محل الدراسة

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنتين (2018/2017)، وجدول حسابات النتائج ودراسة الوضع المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وأيضا باستخدام بعض النماذج للتنبؤ بالفشل المالي

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج (2018/2017)

1. الميزانية المالية

1-1 جانب الأصول

وهذا ما هو مبين الجدول رقم (2)

جدول 2: يمثل الميزانية المالية للأصول

سنة 2018			سنة 2017				البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	المبلغ الصافي n-1	المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
/	115,653.49	115,653.49	/	/	115,653.49	653.49,115	الأصول غير المتداولة:
1,795,290,776.97	1,803,721,235.79	3,599,012,012.76	1,305,356,265.82	1,854,702,611.05	1,760,180,967.13	3,614,883,578.18	التثبيتات غير المادية
255,898,153.36	/	255,898,153.36	255,898,153.36	255898153.36	/	255,898,153.36	التثبيتات المادية
856,404,069.47	605,526,848.04	1,461,930,917.51	887,613,811.41	871,709,150.15	590,221,767.36	146,193,0917.51	الأراضي
682,988,554.14	1,198,194,387.75	1,881,182,941.89	161,844,301.05	727,095,307.54	1,169,959,199.77	1,897,054,507.31	المباني
95,972,429.08	/	95,972,429.08	64,0287,863.14	59,577,408.84	/	59,577,408.84	تثبيتات مادية أخرى
13,065,017.94	/	13,065,017.94	11,682,733.17	11,712,524.86	/	11,712,524.86	التثبيتات الجارية إنجازها
18,800.00	/	18,800.00	18800.00	18,800.00	/	18,800.00	التثبيتات المالية
13,046,217.94		13046217.94	11,663,933.17	11,693,724.86	/	11,693,724.86	القروض وغيرها من الأصول
							المالية الغير جارية
							الضرائب المؤجلة على
							الأصول
1,904,328,223.99	1,803,836,889.28	3,708,165,113.27	1,957,326,862.13	192,5992,544.75	1,760,296,620.62	3,686,289,165.37	مجموع الأصول غير المتداولة
							الأصول المتداولة:
241,191,919.40	2,674,952.89	243,866,872.29	/	183,693,935.83	2,674,952.89	186,368,888.72	مخزونات قيد الإنجاز
124,390,565.00	/	124,390,565.00	/	105,935,417.00	/	105,935,417.00	المواد واللوازم الأولية
21,628,233.09	/	21,628,233.09	/	6,087,751.70	/	6,087,751.70	المنتج النهائي وقيد الإنجاز
95,173,121.31	2,674,952.89	97,848,074.20	/	71,670,767.13	2,674,952.89	74,345,720.02	مخزونات أخرى
49,433,671.12	327,858,675.46	377,292,346.58	77,470,853.67	77,309,761.19	329,179,055.46	406,488,816.65	المستحقات والوظائف
28,130,065.58	327,358,369.37	355,488,434.95	3,739,0501.38	61,304,968.49	329,179,055.46	390,484,023.95	المشاهدة لها
/	/	/	40,080,352.29	/	/	/	الزبائن
12,869,355.95	500,306.09	13,369,662.04	/	14,579,752.70	/	14,579,752.70	المجمع والشركاء
8,434,249.59	/	8,434,249.59	/	1,425,040.00	/	1,425,040.00	المدينون الاخرون
790,005,723.12	/	790,005,723.12	1,090,864,366.63	1,087,445,094.92	/	1,087,445,094.92	الضرائب وما شابهها
790,005,723.12	/	790,005,723.12	1,090,864,366.63	1,087,445,094.92	/	1,087,445,094.92	المتاحات
							الخزينة
1,080,631,313.64	330,533,628.35	1,411,164,941.99	1,340,702,442.38	13,484,48,791.94	331854,008.35	1,680,302,800.29	مجموع الأصول المتداولة
2,984,959,537.63	2,134,370,517.63	5,119,330,055.26	3,298,029,304.51	3,274,441,336.69	2,092,150,628.97	5,366,591,965.66	المجموع العام للأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة.

2-1 جانب الخصوم

وهذا مل يبين الجدول رقم (03)

جدول 3: الميزانية المالية للخصوم.

البيانات	ارصدة السنة المالية 2017	ارصدة السنة المالية 2018
رأس المال الخاص		
النتيجة الصافية	288,088,495.05	353,477,806.88
الروابط بين الوحدات	1,889,358,864.61	2,246,305,525.35
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	2,177,447,359.66	2,599,783,332.23
الخصوم غير المتداولة		
القروض والديون المالية	356,773,383.94	-
الضرائب المؤجلة على الخصوم	5,095,636.77	8,663,881.00
التقاعدية والالتزامات المتشابهة	49,144,821.92	56,064,904.11
مجموع الخصوم غير المتداولة	411,013,842.63	64,728,785.11
الخصوم المتداولة		
موردين آخرين والحسابات المرتبطة	10,249,995.83	13,478,083.49
العمليات الأخرى	365,622,365.54	-
الضرائب	337,398.77	12,596.00
ديون أخرى	309,770,374.26	306,956,740.80
مجموع الخصوم المتداولة	685,980,134.40	320,447,420.29
المجموع العام للخصوم	3,274,441,336.69	2,984,959,537.63

المصدر: من وثائق المؤسسة

2. تحليل جدول حسابات النتائج

وهو مل يبين الجدول رقم (04)

جدول 4 : يمثل جدول حسابات النتائج للسنتين (2018/2017).

البيان / السنوات	2017	2018
إنتاج السنة المالية	2,920,762,141.41	2,983,698,485.90
استهلاك السنة المالية	(2,374,434,346.61)	(2,387,402,947.82)
القيمة المضافة للاستغلال	546,327,794.80	596,295,358.08
الفائض الإجمالي للاستغلال	316,647,378.04	393,324,765.33
النتيجة العملياتية	265,165,328.24	354,677,623.55
النتيجة المالية	26,461,619.35	1,015,934.48
النتيجة العادية قبل الضرائب	291,626,947.69	355,693,558.03
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	288,088,495.05	353,477,806.88
النتيجة الغير العادية	0.00	0.00
النتيجة الصافية للسنة المالية	288,088,495.05	353,477,806.88

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ:

- زيادة القيمة المضافة للاستغلال لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع لزيادة الإنتاج المباع وزيادة نسبة استهلاك المواد الأولية.
- زيادة الفائض الإجمالي للاستغلال وهذا راجع إلى زيادة القيمة المضافة للاستغلال.
- زيادة النتيجة الصافية وهذا دلالة على تحسن وضعية المؤسسة المالية وقدرتها على التحكم في وضعيتها المالية وإبراز قدرتها على تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بتحليل الميزانية المالية باستخدام مؤشرات التوازن ومنه فإنه يتوجب علينا إعداد الميزانية الوظيفية والمختصرة للسنتين (2018/2017).

1. إعداد الميزانية الوظيفية لسنتي 2018 و 2017

الجدولين رقم (05) و(06) يمثلان ذلك على التوالي.

جدول 5: الميزانية الوظيفية لسنة 2017.

الأصول	الملغ الإجمالي	الخصوم	المبلغ الاجمالي
الاستخدامات المستقرة:	-	الموارد الدائمة	
الأصول غير المتداولة		رؤوس الأموال الخاصة	2,177,447,359.66
التثبيات غير المادية	115,653.49	الخصوم غير المتداولة	411,013,842.63
التثبيات المادية	3,614,883,578.18	مخصصات الاهتلاكات	2,092,150,628.97
التثبيات الجاري إنجازها	59,577,408.84	والمؤونات	
التثبيات المالية	18,800.00		
لضرائب المؤجلة على الأصول	11,693,724.86		
مجموع الأصول غير المتداولة	3,686,289,165.37	مجموع الموارد الدائمة	4,680,611,831.26
استخدامات الاستغلال		موارد الاستغلال	
الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة	
مخزونات قيد الإنجاز	186,368,888.72		685,980,134.40
الضرائب وما شابهها	1,425,040.00		
الزبائن	390,484,023.95		
المدينون الآخرون	14,579,752.70		
مجموع الأصول المتداولة	592,857,705.37	مجموع الخصوم المتداولة	685,980,134.40
استخدامات خارج الاستغلال	-	موارد خارج الاستغلال	-
استخدامات الخزينة: الخزينة	1,087,445,094.92	موارد الخزينة	-
المجموع العام للأصول	5,366,591,965.66	المجموع العام للخصوم	5,366,591,965.66

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول 6 : الميزانية الوظيفية لسنة 2018

الأصول	الملغ الإجمالي	الخصوم	المبلغ الاجمالي
الاستخدامات المستقرة:	-	الموارد الدائمة	
الأصول غير المتداولة		رؤوس الأموال الخاصة	2,599,783,332.23
التثبيات غير المادية	115,653.49	الخصوم غير المتداولة	64,728,785.11
التثبيات المادية	3,599,012,012.76	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	2,134,370,517.63
التثبيات الجاري إنجازها	95,972,429.08		
التثبيات المالية	18,800.00		
لضرائب المؤجلة على	13,046,217.94		
الأصول			
مجموع الأصول غير المتداولة	3,708,165,113.27	مجموع الموارد الدائمة	4,798,882,634.97
استخدامات الاستغلال		موارد الاستغلال	
الأصول المتداولة		الخصوم المتداولة	320,447,420.29
مخزونات قيد الإنجاز	243,866,872.29		
الضرائب وما شابهها	355,488,434.95		
الزبائن	8,434,249.59		
المدينون الآخرون	13,369,662.04		
مجموع الأصول المتداولة	621,159,218.87	مجموع الخصوم المتداولة	320,447,420.29
استخدامات خارج الاستغلال	-	موارد خارج الاستغلال	-
استخدامات الخزينة: الخزينة	790,005,723.12	موارد الخزينة	-
المجموع العام للأصول	5,119,330,055.26	المجموع العام للخصوم	5,119,330,055.26

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنتين (2018/2017) كما يلي:

جدول 7 : يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2017.

النسبة %	المجموع	الموارد	النسبة %	المجموع	الاستخدامات
87.22%	4,680,611,831.26	الموارد الدائمة Rd	68.69%	3,686,289,165.3	الاستخدامات المستقرة ES
12.78%	685,980,134.40	موارد الاستغلال Rex	11.05%	592,857,705.3	استخدامات الاستغلال Eex
-	-	موارد خارج الاستغلال Rhex	-	-	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
-	-	موارد الخزينة RT	20.26%	1,087,445,094.9	استخدامات الخزينة ET
100%	5,366,591,965.66	مجموع الخصوم	100%	5,366,591,965.	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول 8 : يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2018.

النسبة %	المجموع	الموارد	النسبة %	المجموع	الاستخدامات
93.74%	4,798,882,634.97	الموارد الدائمة Rd	72.43%	3,708,165,113.2	الاستخدامات المستقرة ES
6.26%	320,447,420.29	موارد الاستغلال Rex	12.13%	621,159,218.8	استخدامات الاستغلال Eex
-	-	موارد خارج الاستغلال Rhex	-	-	استخدامات خارج الاستغلال Ehex
-	-	موارد الخزينة RT	15.43%	790,005,723.1	استخدامات الخزينة ET
100%	5,119,330,055.26	مجموع الخصوم	100%	5,119,330,055.2 6	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

2. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي frng

2-1 من أعلى الميزانية

$$Frng = RD - ES$$

ويحسب وفق العلاقة

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة.

جدول 9: تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (من أعلى).

البيان / السنوات	الموارد الدائمة RD	الاستخدامات المستقرة ES	رأس المال العامل الإجمالي Frng
2017	4,680,611,831.26	3,686,289,165.37	994,322,665.89
2018	4,798,882,634.97	3,708,165,113.27	1,090,717,521.70

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

2-2 من أسفل الميزانية

ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة).

$$Frng = (E_{ex} + E_{hex} + ET) - (R_{ex} + R_{hex} + RT)$$

جدول 10: تغيرات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (من أسفل).

البيان / السنوات	Eex+Ehex+ET	Rex+Rhex+RT	رأس المال العامل الإجمالي Frng
2017	1,680,302,800.29	685,980,134.40	994,322,665.89
2018	1,411,164,941.99	320,447,420.29	1,090,717,521.70

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ ان رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أكبر من الصفر خلال السنتين 2018/2017 وهذا يعني ان الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول ان المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنتين.

3. حساب احتياجات رأس المال العامل

3-1 حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

جدول 11 : حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

البيان / السنوات	R_{ex}	E_{ex}	BFR_{ex}
2017	592,857,705.37	685,980,134.40	(93,122,429.03)
2018	621,159,218.87	320,447,420.29	300,711,798.58

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

3-2 حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$BFRh_{ex} = Eh_{ex} - Rh_{ex}$$

$$BFRh_{ex} = 0$$

3-3 حساب احتياجات رأس المال العامل

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$BFR = BFR_{ex} + E_{h_{ex}}$$

جدول 12: التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي.

البيان / السنوات	BFR _{ex}	BFR _{hex}	BFR
2017	(93,122,429.03)	0.00	(93,122,429.03)
2018	300,711,798.58	0.00	300,711,798.58

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2017 كان احتياج رأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن احتياجات التمويل للمؤسسة أقل من مواردها. أما سنة 2018 فكان موجباً وهذا يدل على أن موارد المؤسسة أكبر من احتياجاتها أي أن هنالك فائض في التمويل.

4. حساب الخزينة

وتحسب وفق طريقتين:

$$T_n = ET - RT$$

أو

$$T_n = Frng - BFR$$

4-1 الطريقة الأولى

وهي مبينة في الجدول رقم (13)

جدول 13: حساب الخزينة بالطريقة الأولى

البيان / السنوات	FRng	BFR	Tn
2017	994,322,665.89	(93,122,429.03)	1,087,445,094.92
2018	1,090,717,521.70	300,711,798.58	790,005,723.12

المصدر: من إعداد الطالبان اعتماداً على وثائق المؤسسة.

4-2 الطريقة الثانية

وهي مبينة في الجدول رقم (14)

جدول 14 : حساب الخزينة بالطريقة الثانية

البيان / السنوات	ET	RT	Tn
2017	1,087,445,094.92	0.00	1,087,445,094.92
2018	790,005,723.12	0.00	790,005,723.12

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدولان رقم (13) و(14) أعلاه نلاحظ ان الخزينة موجبة وأكبر من الصفر خلال السنتين 2017 / 2018 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية

1. نسب السيولة

1-1 نسبة التداول (السيولة العامة)

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

جدول 15 : نسبة التداول

البيان	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
2017	1,680,302,800.29	685,980,134.40	2.45
2018	1,411,164,941.99	320,447,420.29	4.40

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة تفوق الواحد خاصة في السنة 2018 وهذا يدل على ان الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الاجل، وبهذا فان المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

1-2 نسب سيولة الأصول

نسبة السيولة الاصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

جدول 16 : نسب سيولة الأصول

البيان	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسب سيولة الأصول
2017	1,680,302,800.29	5,366,591,965.66	0.31
2018	1,411,164,941.99	5,119,330,055.26	0.28

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول أقل من 0.5 لسنتي 2018/2017 وهذا يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول المتداولة، مما يدل على نقص في الاستثمار المستهلك، فهذا يعني أن هنالك إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

1-3 نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل.

القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة = حسابات الغير + المخزونات الجارية.

جدول 17 :نسب السيولة المختصرة

البيان	قيم قابلة للتحقيق + القيم الجاهزة	مجموع الخصوم المتداولة	نسب سيولة المختصرة
2017	1,493,933,911.57	685,980,134.40	2.18
2018	1,167,298,069.70	320,447,420.29	3.64

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين 2018/2017تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب ان تتراوح بين 0.32 و 0.5 فبالرغم من ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة الا ان خبراء التحليل يؤكدون على ان مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

1-4 نسبة السيولة الجاهزة

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل

جدول 18 : نسبة السيولة الجاهزة

البيان	القيم الجاهزة	مجموع الخصوم المتداولة	نسب سيولة المختصرة
2017	1,087,445,094.92	685,980,134.40	1.59
2018	790,005,723.12	320,447,420.29	2.47

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال سنتي 2017 و 2018 تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى التي يجب ان تتراوح بين 0.2 و 0.3 ، وقد فاقت النسبة 1؛ فالمؤسسة في حالة غير عادية أي أن هناك نقدية سائلة غير مستغلة لذلك على المؤسسة البحث عن سبب هذا التراكم الغير مفهوم.

2. نسب النشاط

1-2 معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الاعمال / مجموع الأصول

جدول 19 : معدل دوران مجموع الأصول

البيان	رقم الأعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2017	2,938,072,479.46	5,366,591,965.66	0.55
2018	2,961,232,701.33	5,119,330,055.26	0.58

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الإجمالي للأصول المؤسسة يقدر ب 0.55 يعني ان كل دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2017 يولد 0.55 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني ان المؤسسة لا

يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في ارس المال، اما بالنسبة لسنة 2018 يقدر المعدل بحوالي 0.58 هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المستوى غير مستقر.

2-2 معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال / الأصول المتداولة

جدول 20 : معدل دوران الأصول المتداولة

البيان	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
2017	2,938,072,479.46	1,680,302,800.29	1.75
2018	2,961,232,701.33	1,411,164,941.99	2.10

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل دوران الأصول المتداولة يتراوح بين 1.75 و 2.10 خلال السنتين 2018/2017 وهو معدل متزايد قد يكون هذا ارجع الى حسن تسيير المخزونات

3-2 معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال / الأصول الثابتة

جدول 21 : معدل دوران الأصول الثابتة

البيان	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2017	2,938,072,479.46	3,686,289,165.37	0.80
2018	2,961,232,701.33	3,708,165,113.27	0.80

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 يقدر المعدل ب 0.80 هذا يعني ان كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 0.80 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة، لان المعدل لم يصل الى حده المثالي، وبقي على حاله خلال سنة 2018

3. نسب التمويل

3-1 نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول 22 : نسبة التمويل الدائم

البيان	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم
2017	4,680,611,831.26	3,686,289,165.37	1.27
2018	4,798,882,634.97	3,708,165,113.27	1.29

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنتين 2017/2018 وهذا يعني ان المؤسسة لها راس مال عامل موجب خلال السنتين فالمؤسسة تمويل تثقيقاتها بالأموال الدائمة كما لها هامش امان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

3-2 نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول 23 : نسبة التمويل الذاتي

البيان	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسب التمويل الذاتي
2017	2,177,447,359.66	3,686,289,165.37	0.59
2018	2,599,783,332.23	3,708,165,113.27	0.70

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي خلال السنتين 2017/2018 اقل من الواحد وهذا يدل ان على ان المؤسسة لا تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بنسبة كاملة. فهي تغطي الجزء المتبقي عبر الديون طويلة الاجل.

3-3 نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول 24 : نسبة الاستقلالية المالية

البيان	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسب الاستقلالية المالية
2017	2,177,447,359.66	1,096,993,977.03	1.98
2018	2,599,783,332.23	385,176,205.40	6.75

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة خلال السنتين 2018/2017 جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا، ذلك ان النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تسديد التزاماته.

3-4 نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول 25 : نسبة قابلية السداد

البيان	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2017	1,096,993,977.03	5,366,591,965.66	0.20
2018	385,176,205.40	5,119,330,055.26	0.08

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النسبة اقل من 0.5 خلال السنتين 2018/2017 وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الغير.

4. نسب المردودية

1-4 نسب المردودية الاقتصادية

نسب المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

جدول 26 : نسب المردودية الاقتصادية

البيان	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	نسب المردودية الاقتصادية
2017	288,088,495.05	5,366,591,965.66	0.05
2018	353,477,806.88	5,119,330,055.26	0.07

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2018/2017 ان كل دينار واحد مستعمل من الأصول يعطي نتيجة صافية قدرها 0.05 في سنة 2017 و 0.07 في سنة 2018.

2-4 نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول 27 : نسبة المردودية المالية

البيان	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
2017	288,088,495.05	2,177,447,359.66	0.13
2018	353,477,806.88	2,599,783,332.23	0.14

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2018/2017 ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.13 في سنة 2017 و 0.14 في سنة 2018.

المطلب الرابع: تطبيق أهم أدوات التحليل المالي الحديث على المؤسسة محل الدراسة

1. نموذج Beaver-

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.3X_1 + 2.4X_2 - 0.980X_3 - 6.787$$

حيث:

X_1 : نسبة التدفق إلى مجموعة الأصول.

X_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

X_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

من خلال النموذج السابق نجد

$$Z_{2017} = 1.3 \frac{351,858,425.25}{5,366,591,965.66} + 2.4 \frac{288,088,495.05}{5,366,591,965.66} - 0.98 \frac{1,096,993,977.03}{5,366,591,965.66} - 6.787 = -6.773.$$

$$Z_{2018} = 1.3 \frac{424,229,775.21}{5,119,330,055.26} + 2.4 \frac{353,471,806.88}{5,119,330,055.26} - 0.98 \frac{385,176,205.40}{5,119,330,055.26} - 6.787 = -6.587$$

السنة	2017	2018
المؤشر الكلي Z	-6.773	-6.587

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ ان نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى القصير وفقا لنموذج أعطى

نتيجة -6.773 لسنة 2017 و -6.587 لسنة 2018 وهي نتيجة سالبة وبالتالي فان المؤسسة امام خطر

وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير نتيجة عدم توفرها على سيولة نقدية كبيرة.

2. نموذج Altman

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 - 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن:

X_1 : صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

X_3 : ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات.

X_5 : المبيعات / مجموع الأصول.

Z : دليل أو مؤشر الاستمرارية.

من خلال النموذج السابق نجد

$$Z_{2017} = 0.012 \frac{994,322,665.89}{5,366,591,965.66} + 0.014 \frac{0}{5,366,591,965.66} - 0.033 \frac{265,165,328.24}{5,366,591,965.66} + 0.006 \frac{0}{5,366,591,965.66} + 0.01 \frac{2,938,072,479.46}{5,366,591,965.66} = 0.006$$

$$Z_{2018} = 0.012 \frac{1,090,717,521.70}{5,119,330,055.26} + 0.014 \frac{0}{5,119,330,055.26} - 0.033 \frac{354,677,623.55}{5,119,330,055.26} + 0.006 \frac{0}{5,119,330,055.26} + 0.01 \frac{2,961,232,701.33}{5,119,330,055.26} = 0.006$$

2018	2017	السنة
0.006	0.006	المؤشر الكلي Z

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ ان قيمة نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذج Altman اعطى

نتيجة متساوية للسنتين 2017 و2018 وتقدر ب 0.006 أي ان المؤسسة مهددة بخطر الفشل المالي لان

قيمة Z فيها اقل من 1.81

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة فبدأنا بنشأة المؤسسة، بالإضافة إلى عرض أهم مراحل العملية الإنتاجية كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي ثم عرضنا الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنتين 2018/2017، وكذلك قمنا بتحليل وضعيتها المالية باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية (مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية) والحديثة. يمكن القول ان المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة.

- من خلال تحليلنا لا حضنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، واحتياجات أرس المال العامل سالبة في سنة 2017 هذا يدل على ان احتياجات التمويل للمؤسسة اقل من مواردها. على عكس سنة 2018 فكان موجبا؛
- تحقيقها للخزينة الصافية موجبة؛
- للمؤسسة القدرة الكاملة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وذلك لأن المؤسسة لم تلجأ الى الديون من أجل تمويل جزء من الاستثمارات؛
- الاستقلالية المالية، ذلك ان المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها؛
- معدل دوران الإجمالي للأصول المؤسسة يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة؛
- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية وهذا ما دل عليه ارتفاع نسبة السيولة الجاهزة.
- كما أن نتائج التنبؤ بوقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذجي Altman وBeaver فالمؤسسة في موقف حرج حيث هي متجهة نحو الفشل المالي إن أتمت في نفس النسق.

خاتمة

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال الفصلين النظري والتطبيقي، حيث استنتجنا الدور الكبير الذي يلعبه التحليل المالي في مواجهة الاخطار المرتبطة بنشاطها. حيث أن المؤسسة الاقتصادية تحمل معها تأثيرات سلبية عدة من التعثر الى غاية احتمال الزوال، ومن هنا تبرز أهمية التحليل والتنبؤ بالوضعية المالية لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك.

1- نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية 1: تعتبر فرضية صحيحة حيث أن التحليل بواسطة النسب والمؤشرات يظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الفرضية 2: وهي فرضية صحيحة الى حد بعيد حيث ان التحليل المالي مهم في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والذي يمكن من كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

الفرضية 3: تعتبر فرضية مقبولة حيث ان أدوات التحليل المالي تساهم وبشكل كبير في تحديد مدى سلامة الوضعية المالية للمؤسسة مطاحن الحضنة و تحديد نقاط قوتها و نقاط ضعفها بدقة من خلال مقارنتها في سنة 2017 مقارنة بسنة 2018.

2- نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية)

- ان التحليل المالي هو تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لفترة معينة باستخدام مختلف الطرق والوسائل والأهداف.
- ضرورة تقييم أداء المؤسسة بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات الناتجة عن التحليل المالي
- رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال سنتي 2018/2017 وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة استطاعة تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها.

- للمؤسسة القدرة الكاملة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وذلك لأن المؤسسة لم تلجأ الى الديون من أجل تمويل جزء من الاستثمارات؛
- الاستقلالية المالية، ذلك ان المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها؛
- معدل دوران الإجمالي للأصول المؤسسة يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة؛
- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية وهذا ما دل عليه ارتفاع نسبة السيولة الجاهزة.
- كما أن نتائج التنبؤ بوقوع المؤسسة في الفشل المالي وفقا لنموذجي Altman وBeaver فالمؤسسة في موقف حرج حيث هي متجهة نحو الفشل المالي إن أتمت في نفس النسق.

3-التوصيات:

- من خلال النتائج السابقة ومن أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسة نقترح ما يلي:
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ينبغي على المؤسسة مواكبة التطور الحاصل في علم الإدارة الحديثة وذلك من خلال تجديده والتركيز على أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي، التي قد تعطي نتائج دقيقة توضح لنا نقاط القوة والضعف وهذا ما يساعد متخذي القرار في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة كبديل لأنها اثبتت فعاليتها.
- استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تشيئات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على الفوائد، كما يمكن استثمارها لتحسين الأداء.

4- آفاق الدراسة

- ✓ استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة.
- ✓ استخدام التحليل المالي في الرفع من مردودية المؤسسة.
- ✓ استخدام أدوات أخرى غير الأدوات التي اعتمدنا عليها في دراستنا في تقييم الأداء، وهل نصل إلى نفس النتائج؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1-1 الكتب باللغة العربية

1. إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار موفم للنشر، ط3، الجزائر، 2000.
2. جمال الدين مرسي، عبد الله اللحج، الإدارة المالية ومدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبيه بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2011.
4. خالد وهيب الزاوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2000.
5. خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
6. عبد الحكيم كراجة، الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000.
7. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
9. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
10. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
11. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
12. محمد أحمد كايد، الإدارة المالية الدولية، التحليل المالي والاقتصادي، دار كنوز للمعرفة، 2003.
13. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2011.
14. محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000.

15. محمود عبد الحليم الخاليلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، دار المكتبة الوطنية، ط7، عمان، 2014.
16. منير شاكّر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2008.
17. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارفة، تحليل القوائم المالية-مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
18. ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة نشر.
19. ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
20. ناصر دادى عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.
21. هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.
22. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
23. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء، الأردن، 2009.
24. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
25. وليد ناجي الحيايى، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

2-1 الكتب باللغة الفرنسية

- 1-Elie cohen, Analyse Financière, Economica, Paris ,1997.
- 2-Jean marie vrrando, "la diagnostic d'entreprises" revue: économie et comptabilité, Paris, 1983
- 3-Kamel hamdi, la diagnostic financier, Salama, édition, Alger, 2001
- 4-Pierre conso, la gestion financière de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, 1999.

2-المذكرات:

1. أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
2. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
3. رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009.
4. صخري جمال الدين، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
5. عائشة بوزوايد، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
6. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
7. هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام النموذج ألتمان، دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، رسالة قدمت خلال متطلبات نيل درجة ماستر في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.
8. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداة المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

3-المقالات:

1. وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010.
2. سمير علاوي وفوزي غرايبه، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات، دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، 2008.

الملاحق

الملحق رقم 1 : الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الأصول

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:24

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 614 883 578,18	1 760 180 967,13	1 854 702 611,05	
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	590 221 767,36	871 709 150,15	887 613 811,41
Autres immobilisations corporelles		1 897 054 507,31	1 169 959 199,77	727 095 307,54	161 844 301,05
Immobilisations encours		59 577 408,84		59 577 408,84	640 287 863,14
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		11 693 724,86		11 693 724,86	11 663 933,17
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 686 289 165,37	1 760 236 620,62	1 925 992 544,75	1 957 326 862,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		186 368 888,72	2 674 952,89	183 693 935,83	
Stocks matières premières et fournitures		105 935 417,00		105 935 417,00	
Produits finis et encours		6 087 751,70		6 087 751,70	
Autres stocks		74 345 720,02	2 674 952,89	71 670 767,13	
Créances et emplois assimilés					
Clients		390 484 023,95	329 179 055,46	61 304 968,49	37 390 501,38
Groupes et Associés					40 080 352,29
Impôts et assimilés		1 425 040,00		1 425 040,00	
Autres débiteurs		14 579 752,70		14 579 752,70	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 087 445 094,92		1 087 445 094,92	1 090 864 366,63
TOTAL ACTIF COURANT		1 680 302 800,29	331 854 008,35	1 348 448 791,94	1 340 702 442,38
TOTAL GENERAL ACTIF		5 366 591 965,66	2 092 150 628,97	3 274 441 336,69	3 298 029 304,51

الملحق رقم 2: الميزانية المالية لسنة 2017 جانب الخصوم

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:25

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			320 018 795,62
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		288 088 495,05	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 889 358 864,61	
TOTAL I		2 177 447 359,66	2 116 579 869,29
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		356 773 383,94	356 773 383,94
Impôts différés-Passif		5 095 636,77	1 527 392,54
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 144 821,92	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		49 144 821,92	51 597 966,80
Autres Provisions			
TOTAL II		411 013 842,63	409 898 743,28
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		10 249 995,83	88 672 734,79
Opérations Groupe		365 622 365,54	1 309 830,86
Impôts		337 398,77	681 568 126,29
Autres dettes		309 770 374,26	
Trésorerie passif			
TOTAL III		685 980 134,40	771 550 691,94
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 274 441 336,69	3 298 029 304,51

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 3: جدول حساب النتائج لسنة 2017

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:25

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires		2 938 072 479,46	
Ventes de marchandises		2 922 857,40	15 237 146,49
Ventes Produits Finis		2 929 861 027,62	
Ventes Produits Intra-Groupe			2 234 727,28
Prestation de Services		4 266 177,01	
Autres Ventes		1 022 417,43	
Variation stocks produits finis et en cours		-18 047 988,30	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		737 650,25	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 920 762 141,41	2 883 692 432,19
Achats consommés		-2 351 214 016,38	-2 328 827 296,85
Services extérieurs et autres consommations		-23 220 330,23	-24 632 144,91
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 374 434 346,61	-2 353 459 441,76
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		546 327 794,80	530 232 990,43
Charges de personnel		-225 213 568,76	-207 601 486,99
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 466 848,00	-4 236 950,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		316 647 378,04	318 394 553,44
Autres produits opérationnels		9 830 070,00	23 126 182,23
Autres charges opérationnelles		-25 334,48	-411 726,37
Dotations aux Amortissements		-63 769 930,20	-54 888 090,87
Dotations aux Provisions		-5 019 722,39	12 868 361,40
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 502 867,27	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		265 165 328,24	276 789 279,83
Produits financiers		26 461 619,35	173 027,44
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 461 619,35	173 027,44
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		291 626 947,59	276 962 307,27
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 538 452,54	-1 543 511,65
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 964 556 698,03	2 919 860 003,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 676 468 202,98	-2 599 841 207,64
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		288 088 495,05	320 018 795,62
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		288 088 495,05	320 018 795,62

الملحق رقم 4: الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الأصول

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:28

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 599 012 012,76	1 803 721 235,79	1 795 290 776,97	1 854 702 611,05
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	605 526 848,04	856 404 069,47	871 709 150,15
Autres immobilisations corporelles		1 881 182 941,89	1 198 194 387,75	682 988 554,14	727 095 307,54
Immobilisations encours		95 972 429,08		95 972 429,08	59 577 408,84
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		13 046 217,94		13 046 217,94	11 693 724,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 708 165 113,27	1 803 836 889,28	1 904 328 223,99	1 925 992 544,75
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		243 866 872,29	2 674 952,89	241 191 919,40	183 693 935,83
Stocks matières premières et fournitures		124 390 565,00		124 390 565,00	105 935 417,00
Produits finis et encours		21 628 233,09		21 628 233,09	6 087 751,70
Autres stocks		97 848 074,20	2 674 952,89	95 173 121,31	71 670 767,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		355 488 434,95	327 358 369,37	28 130 065,58	61 304 968,49
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		8 434 249,59		8 434 249,59	1 425 040,00
Autres débiteurs		13 369 662,04	500 306,09	12 869 355,95	14 579 752,70
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		790 005 723,12		790 005 723,12	1 087 445 094,92
TOTAL ACTIF COURANT		1 411 164 941,99	330 533 628,35	1 080 631 313,64	1 348 448 791,94
TOTAL GENERAL ACTIF		5 119 330 055,26	2 134 370 517,63	2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

الملحق رقم 5: الميزانية المالية لسنة 2018 جانب الخصوم

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:28
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		353 477 806,88	288 088 495,05
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 246 305 525,35	1 889 358 864,61
TOTAL I		2 599 783 332,23	2 177 447 359,66
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			356 773 383,94
Impôts différés-Passif		8 663 881,00	5 095 636,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		56 064 904,11	49 144 821,92
Prov.p/pensions et oblig.similaires		56 064 904,11	49 144 821,92
Autres Provisions			
TOTAL II		64 728 785,11	411 013 842,63
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		13 478 083,49	10 249 995,83
Opérations Groupe			365 622 365,54
Impôts		12 596,00	337 398,77
Autres dettes		306 956 740,80	309 770 374,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		320 447 420,29	685 980 134,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 984 959 537,63	3 274 441 336,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 6: جدول حساب النتائج لسنة 2018

CIC HODNA M28

EDITION_DU:21/04/2019 9:29

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Chiffres d'Affaires		2 961 232 701,33	2 938 072 479,46
Ventes de marchandises		4 087 513,73	2 922 857,40
Ventes Produits Finis		2 940 333 000,00	2 929 861 027,62
Ventes Produits Intra-Groupe		13 368 000,00	
Prestation de Services		2 703 422,80	4 266 177,01
Autres Ventes		740 764,80	1 022 417,43
Variation stocks produits finis et en cours		15 645 382,48	-18 047 988,30
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 097 818,18	
Cession Inter Unités		4 722 583,91	737 650,25
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 983 698 485,90	2 920 762 141,41
Achats consommés		-2 360 716 762,53	-2 351 214 016,38
Services extérieurs et autres consommations		-26 686 185,29	-23 220 330,23
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 387 402 947,82	-2 374 434 346,61
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		596 295 538,08	546 327 794,80
Charges de personnel		-201 679 204,75	-225 213 568,76
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 291 568,00	-4 466 848,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		393 324 765,33	316 647 378,04
Autres produits opérationnels		25 335 847,54	9 830 070,00
Autres charges opérationnelles		-32 417,21	-25 334,48
Dotations aux Amortissements		-70 751 968,33	-63 769 930,20
Dotations aux Provisions		-7 475 459,88	-5 019 722,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 276 856,10	7 502 867,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		354 677 623,55	265 165 328,24
Produits financiers		1 015 934,48	26 461 619,35
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 934,48	26 461 619,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		355 693 558,03	291 626 947,59
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 215 751,15	-3 538 452,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 024 327 124,02	2 964 556 698,03
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 670 849 317,14	-2 676 468 202,98
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		353 477 806,88	288 088 495,05
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		353 477 806,88	288 088 495,05